

التقرير الإقتصادي - الإجتماعي آذار 2012

الملحق :: هيكليّة الناتج المحلي الإجمالي و إجمالي تكوين رأس المال في الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 2011¹

الاستثمار هو من أهمية قصوى بالنسبة للاقتصاد لأنه يساعد في توسيع القدرة الإنتاجية وزيادة الناتج المحتمل، وبالتالي حفز النمو الاقتصادي في المستقبل وخلق فرص العمل وارتفاع في مستويات المعيشة. إجمالي تكوين رأس المال هو واحد من عناصر الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي، جنباً إلى جنب مع الاستهلاك النهائي، وصافي الصادرات، ويعمل كمؤشر على مستوى الاستثمار في الاقتصاد.

الناتج المحلي الإجمالي = الاستهلاك النهائي + إجمالي تكوين رأس المال + صافي الصادرات من السلع والخدمات

يمكن أن يكون الاستثمار ممكناً من خلال توفير الدخل، وهو ما يعني التضحية من الاستهلاك اليومي على أمل أن الدخل الموفر والمستثمر اليوم سوف يسفر عن زيادة تدفق الدخل والاستهلاك غداً. البلدان والمناطق الأكثر فقراً تواجه في العادة معضلة حيث أن دخلاً قليلاً قد يكون متاحاً للدخار والاستثمار فيما تنفق نسبة كبيرة من الدخل لتلبية ضروريات الحياة فقط، مما يحد من توقعات النمو في المستقبل.

تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة

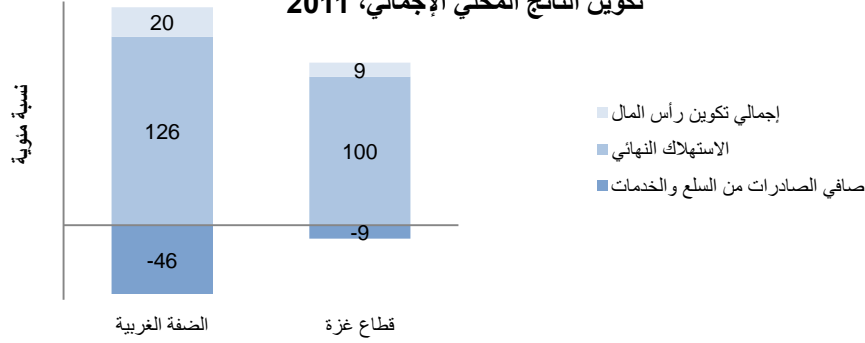
وصل إجمالي الناتج المحلي 8,768.6 مليون دولار أمريكي من حيث القيمة الاسمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 2011. وكان الاستهلاك النهائي الكلي (التي تشمل الاستهلاك النهائي للأسر والحكومة والمؤسسات الغير هادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية) يشكل الجانب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، متجاوزاً بذلك قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنحو 20% ويصل إلى مستوى أكبر بسبع مرات من إجمالي تكوين رأس المال².

تكوين الناتج المحلي الإجمالي يكشف اختلافات كبيرة بين الضفة الغربية وقطاع غزة. على وجه الخصوص، بينما كان إجمالي تكوين رأس المال يشكل 20% من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية، فقد كان من أدنى مستوياته بحوالي 9% من إجمالي الناتج المحلي في قطاع غزة. في الوقت نفسه، كان الاستهلاك النهائي يساوي الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة ولكنه كان يعادل 126% من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية. وكانت هذه المستويات من استهلاك وإجمالي تكوين رأس المال ممكنة في كلتا المنطقتين من خلال مستويات الاستيراد التي تجاوزت قيمة الصادرات، مما يعني، من خلال العجز التجاري أو الصادرات الصافية السلبية. وكان العجز في التجارة المسجلة من السلع والخدمات يعادل 9% من إجمالي الناتج المحلي في قطاع غزة و 46% من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية. (انظر الرسم البياني 1 أدناه).

¹البيانات الواردة في هذا الملحق هي من تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2011).

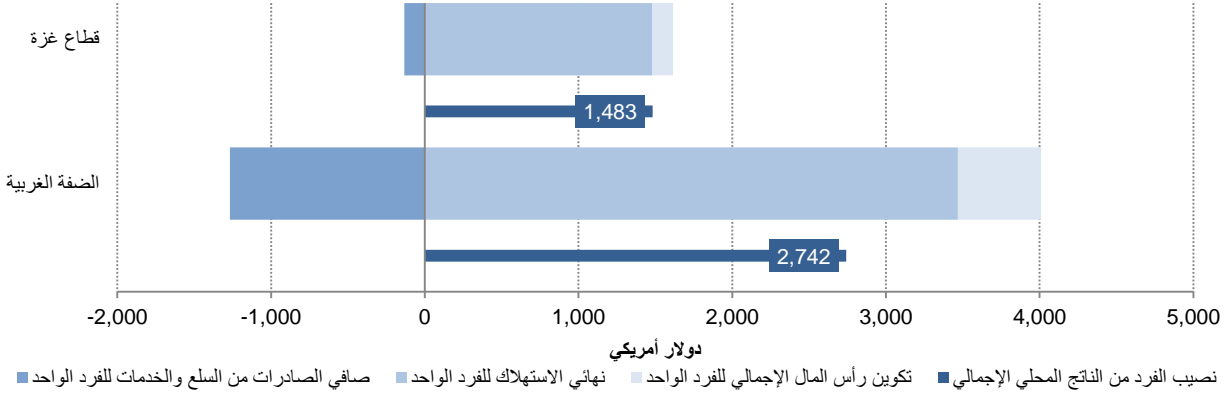
²معظم هذا الاستهلاك هو استهلاك منزلي واستهلاك نهائي كلي. نسب عالية جداً من الناتج المحلي الإجمالي تنفق على الاستهلاك الخاص وهي غالباً ما تكون مميزة لمستويات الدخل المنخفضة.

الرسم البياني 1 تكوين الناتج المحلي الإجمالي، 2011



الاختلافات بين المنطقتين من حيث نصيب الفرد لافتة للنظر. في حين أن الاستهلاك النهائي للفرد في الضفة الغربية، كان أكثر من ضعفي المستوى الذي كان عليه في قطاع غزة، كان تكوين رأس المال الإجمالي للفرد الواحد ما يقارب من أربعة أضعاف في الضفة الغربية منها في قطاع غزة. وقد تحققت هذه المستويات العليا من الاستهلاك والاستثمار للفرد في الضفة الغربية من خلال العجز التجاري المسجل الذي كان ما يقارب من عشر مرات أكبر من حيث نصيب الفرد في الضفة الغربية منه في غزة. (انظر الرسم البياني 2 أدناه).

الرسم البياني 2 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته، 2011



إجمالي تكوين رأس المال في الضفة الغربية وقطاع غزة

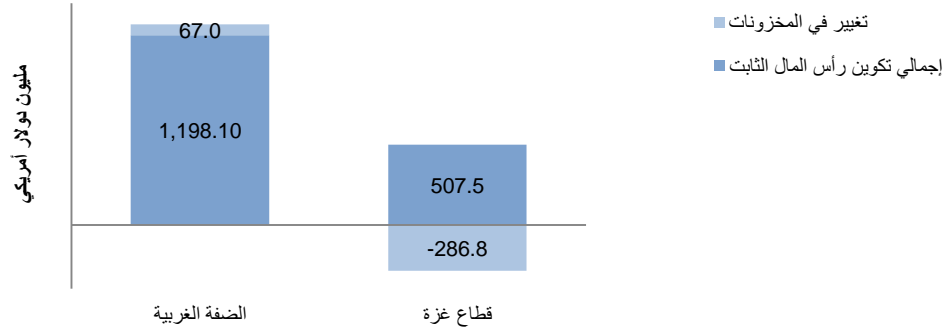
إجمالي تكوين رأس المال يتكون من النفقات من قبل القطاعين الخاص والعام على الإضافات إلى الأصول الثابتة للاقتصاد، مثل الآلات والمعدات والمباني، بالإضافة إلى التغييرات الصافية في مستوى المخزونات السلعية، والاستحواذ الأقل تصرفاً من الأشياء الثمينة، مثل المعادن الثمينة والأعمال الفنية.

$$\text{إجمالي تكوين رأس المال} = \text{إجمالي تكوين رأس المال الثابت} + \text{التغير في المخزون} + \text{صافي إقتناء الأشياء الثمينة}$$

إجمالي تكوين رأس المال يعرض هياكل مختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، موضحاً بشكل جزئي انخفاض مستويات الاستثمار التي لوحظت في قطاع غزة. على الرغم من أن إجمالي تكوين رأس المال الثابت (الاستثمارات على سبيل المثال في الآلات والمباني) وكان يصل لأكثر من مرتين من حيث القيمة المطلقة في الضفة الغربية عنه في قطاع غزة في عام 2011 (1,198.1 دولار أمريكي مقابل 507.5 دولار أمريكي)، فقد لعبت دوراً أكثر أهمية في قطاع غزة مما كانت عليه في الضفة الغربية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (22% مقابل 19%) وبالنسبة إلى إجمالي تكوين رأس المال الإجمالي (230% مقابل 95%). وكان التغيير في المخزونات، والتي هي مخزونات السلع التي تخزنها الشركات أو الحكومة في كثير من الأحيان لتلبية أي تقلب مؤقت أو غير متوقع في الإنتاج أو المبيعات، يعادل

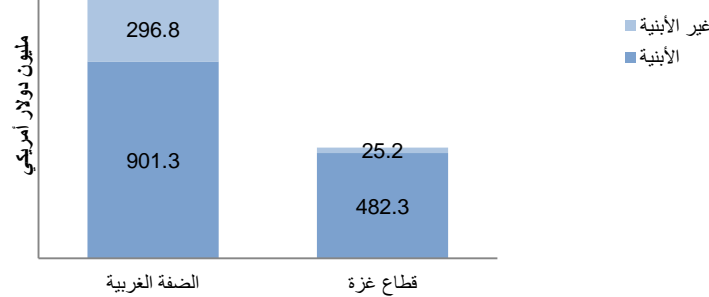
1% من الناتج المحلي الإجمالي و 5% من إجمالي تكوين رأس المال في الضفة الغربية، ولكنه كان سلبياً، أي ما يعادل - 12% من الناتج المحلي الإجمالي و-130% من إجمالي تكوين رأس المال، في قطاع غزة. هذا يعني أن غزة قامت بسحب الاستثمارات من خلال الاستفادة من المخزونات و / أو عن طريق تخفيض قيمة المخزونات في عام 2011، وذلك يوضح بشكل جزئي المستوى المنخفض لإجمالي الاستثمارات التي نوقشت أعلاه. وكان صافي اقتناء السلع الفاخرة الباهظة الثمن يساوي الصفر في كلتا المنطقتين. (انظر الرسم البياني 3 أدناه).

الرسم البياني 3
تشكيل تكوين رأس المال الإجمالي، 2011



إجمالي تكوين رأس المال الثابت، ويتألف من تكوين رأس المال الثابت في المباني وعلى غير المباني (مثل المعدات والآلات)، ويعرض أيضا اختلافات مهمة بين المنطقتين. تمثل المباني على وجه التحديد، في حين أن إجمالي تكوين رأس المال الثابت في المباني كان ما يقارب من ضعف قيمته (من حيث القيمة المطلقة) في الضفة الغربية عنه في قطاع غزة، مثلت المباني 75% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت و 71% من إجمالي تكوين رأس المال في الضفة الغربية، ولكن في قطاع غزة فقد مثلت 95% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت و 218% من إجمالي تكوين رأس المال. هذا يكشف عن هيمنة من المباني في الاستثمار الكلي في قطاع غزة في عام 2011. (انظر الرسم البياني 4 أدناه).

الرسم البياني 4
تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، 2011



باختصار، كان الاستثمار الكلي في قطاع غزة في عام 2011 منخفضاً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وبالمقارنة أيضاً إلى مستويات الاستثمار في الضفة الغربية. شهدت المخزونات انخفاضاً كبيراً خلال العام، مقلصة بعض الاستثمارات التي تتم من خلال تكوين رأس المال الثابت، ومما يساهم في هذا المستوى المتدني من مجموع الاستثمارات. وعلاوة على ذلك، كان تقريباً إجمالي رأس المال الثابت في قطاع غزة في شكل مباني، وخاصة المباني السكنية، قد يكون لها تأثير أكثر تواضعاً في القدرة الإنتاجية من الأنواع الأخرى من الاستثمارات المنتجة، مثل تكوين رأس المال في شكل الآلات. زيادة تدفقات الدخل في المستقبل في قطاع غزة من خلال الاستثمار يتطلب زيادة المدخرات الحالية واستثمار المدخرات عبر الاستخدام الأكثر إنتاجية. كما ذكر في المقدمة، على كل حال، زيادة المدخرات ليست خياراً سهلاً إذا كانت مستويات الاستهلاك متدنية وقريبة من تغطية ضروريات الحياة فقط.